AWC
تحالف أرابواتش
ARAB WATCH COALITION

دليل منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفهم الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ومعاييره العشرة

2025

مقدمة 2

فهم الإطار البيئي والاجتماعي ومعاييره لدى البنك الدولي 3

سبل المشاركة من خلال المعيار البيئي والاجتماعي عشرة 7

المساءلة.....8

الخلاصة.....9

قائمة المراجع.....10

مقدمة

يهدف هذا الدليل، في جزئه الثالث، إلى تزويد منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بالأدوات اللازمة لفهم الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ومعاييره. يأتي هذا الجزء استكمالًا لسلسلة الأدلة السابقة، حيث تناول الجزء الأول كيفية تصفح موقع البنك الدولي واستخراج الوثائق المتعلقة بالمشاريع، بينما استعرض الجزء الثاني أدوات الإقراض المتنوعة التي يقدمها البنك. وفي هذا الجزء، نقدم شرحًا تفصيليًا لكيفية ضمان البنك، من خلال الإطار البيئي والاجتماعي، توافق المشاريع الممولة عبر آلية تمويل المشاريع الاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة.

غالبًا ما تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة صعوبة في فهم السياسات المعقدة التي يعتمدها البنك الدولي في عملياته، وبالذات المعايير ذات الصلة بالجوانب البيئية والاجتماعية. وينشأ هذا العائق من اللغة التقنية والإجراءات المعقدة المتبعة في هذه الأطر. إن إتقان فهم الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي أمر بالغ الأهمية لعدة أسباب، خاصة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية في المشاريع التنموية.

أولاً، تضع المعايير البيئية والاجتماعية مسؤولية واضحة على المقترضين لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية طوال دورة المشروع بأكملها—من التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والمراقبة والإنجاز. ولا يقتصر هذا الإطار على تحديد آليات تخفيف المخاطر فحسب، بل يفتح أيضًا قنوات محددة لمشاركة منظمات المجتمع المدني. ومن خلال المشاركة الفعالة في مختلف مراحل المشروع، يمكن للمنظمات ضمان دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية بشكل شامل في تصميم وتنفيذ المشاريع.

ثانيًا، يُشدد الإطار البيئي والاجتماعي على الدور المحوري لأصحاب المصلحة، وخاصة المجتمعات المتأثرة، في عملية التنمية. ويلزم إجراء مشاورات فعالة، وتشجيع المشاركة العامة، وتوفير المعلومات بشكل مستمر وشفاف. ويعزز هذا الشرط دور منظمات المجتمع المدني كمناصرين رئيسيين لمصالح المجتمعات المحلية، ويمنحهم منصة رسمية لضمان احترام حقوقهم الأساسية، البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، وإعطائها الأولوية، ودمجها في قرارات المشاريع.

يهدف هذا الدليل، من خلال شرح الإطار البيئي والاجتماعي ومعاييره، إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من مراقبة الامتثال بشكل فعال، ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها عند عدم الالتزام بالمعايير، والدعوة إلى تحقيق نتائج تنموية تضع الرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية في صميم أولوياتها.

فهم الإطار البيئي والاجتماعي ومعاييره لدى البنك الدولي

في المشاريع الممولة عبر آلية تمويل المشاريع الاستثمارية[1]، يطبق البنك الدولي الإطار البيئي والاجتماعي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. يعكس هذا الإطار التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال: السياسة البيئية والاجتماعية، التي تحدد مسؤوليات البنك في بذل العناية الواجبة[2]، وعشرة معايير بيئية واجتماعية تضع متطلبات واضحة للمقترضين.

يتناول كل معيار من المعايير البيئية والاجتماعية جوانب بيئية أو اجتماعية محددة، ويقدم إرشادات تفصيلية للمقترضين، ويحدد توقعات واضحة للامتثال.

المعيار البيئي والاجتماعي الأول: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

يُلزم المعيار الأول المقترضين بتحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشاريع الممولة عبر آلية تمويل المشاريع الاستثمارية للبنك الدولي. يؤكد هذا المعيار على استخدام نظام تراتبي لتخفيف الآثار السلبية—إعطاء الأولوية لتجنب المخاطر، ثم تقليلها، ثم الحد منها، وأخيراً، التعويض إذا بقيت آثار سلبية. يجب على المقترضين إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، التي تحدد الإجراءات اللازمة للامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. يجب الكشف عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه في وقت مبكر من دورة المشروع. و لتفعيل الشفافية وضمان مشاركة المجتمعات المحلية، يجب أن يتم تضمين المشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات، حسبما يقتضي المعيار البيئي والاجتماعي العاشر، في صلب متطلبات المعيار الأول.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراجعة ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لفهم تصنيف المخاطر وتحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية. يمكنهم أيضًا مراقبة تنفيذ الوثائق الأساسية مثل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، و إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، والخطط الأخرى ذات الصلة طوال دورة حياة المشروع لضمان الامتثال للالتزامات الموضحة في هذه الوثائق.

المعيار البيئي والاجتماعي الثاني: العمالة وظروف العمل

يهدف المعيار الثاني إلى تعزيز السلامة والصحة في العمل، وضمان المعاملة العادلة وتكافؤ الفرص لجميع العاملين في المشروع، وحماية العمال المستضعفين، بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال الذين بلغوا سن العمل القانوني والعمال المهاجرون وغيرهم. ويسعى أيضًا إلى منع استخدام العمل القسري وعمل الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الثاني تزويد العاملين في المشروع بوسائل متاحة لرفع شكاوى تتعلق بمكان العمل، مما يضمن إعطاء الأولوية لحقوقهم وسلامتهم طوال دورة حياة المشروع.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة انتهاكات حقوق العمال والإبلاغ عنها، بما في ذلك ظروف العمل غير الآمنة والتمييز. على سبيل المثال: إذا كان مشروع بناء ممول من البنك يوظف عمالًا في ظروف سيئة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدعو إلى أجور عادلة، و بيئات عمل آمنة، وحماية من الانتقام إذا تم اللجوء إلى آليات التظلم.

---

[1] دليل للنشطاء في المنطقة العربية حول أدوات البنك الدولي المختلفة للاقراض

[2] مسؤولية البنك الدولي في ضمان امتثال المقترضين للإطار البيئي والاجتماعي، والإشراف على تنفيذ المشاريع للتحقق من توافقها مع سياسات البنك.

المعيار البيئي والاجتماعي الثالث: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته

يهدف المعيار الثالث إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة التلوث طوال دورة حياة المشروع. يشجع على الاستخدام المستدام للموارد مثل الطاقة والمياه والمواد الخام، ويؤكد على الإدارة المسؤولة للنفايات، وتقليل التلوث، وتقليل المخاطر المرتبطة باستخدام المبيدات.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة استهلاك المشروع للموارد وممارسات إدارة النفايات، والضغط من أجل اعتماد استراتيجيات للحد من التلوث. مثال: إذا كان أحد المشاريع يلوّث مصادر المياه بتصريف نفايات غير معالجة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاعتراض والمطالبة بإنشاء مرافق لمعالجة النفايات.

المعيار البيئي والاجتماعي الرابع: صحة المجتمع وسلامته

يركز المعيار الرابع على إدارة مخاطر الصحة والسلامة والأمن التي تشكلها أنشطة المشروع والبنية التحتية على المجتمعات المحلية. ويغطي جوانب مثل تصميم البنية التحتية، والسلامة على الطرق، والمواد الخطرة، والأمراض، والاستعداد للطوارئ.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني ضمان وجود خطط لصحة المجتمع وسلامته وتنفيذها بفعالية، ومراقبة المخاطر خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة. على سبيل المثال، إذا كان مشروع إنشاء طريق يزيد من خطر وقوع حوادث مرورية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تطالب بتطبيق إجراءات للسلامة على الطريق، مثل إنشاء ممرات للمشاة، وتحديد السرعة القصوى، ووضع لافتات إرشادية مناسبة.

المعيار البيئي والاجتماعي الخامس : حيازة الأراضي، والقيود على استخدام الأراضي، وإعادة التوطين القسري

يتناول المعيار الخامس الآثار المترتبة على حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدامها في المشاريع، والتي قد تؤدي إلى نزوح مادي (مثل إخلاء المساكن أو فقدان الأراضي السكنية) ونزوح اقتصادي (فقدان الدخل أو سبل العيش بسبب فقدان الوصول إلى الأراضي أو الأصول). يهدف المعيار الخامس إلى تجنب إعادة التوطين القسري قدر الإمكان، وتقليل النزوح عبر استكشاف تصميمات بديلة للمشاريع، ومنع عمليات الإخلاء القسري. وعندما يصبح النزوح أمرًا لا مفر منه، يسعى المعيار الخامس إلى تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية من خلال توفير تعويضات عادلة في الوقت المناسب، تعادل تكلفة الاستبدال، ودعم النازحين في استعادة أو تحسين سبل عيشهم ومستوياتهم المعيشية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني مساعدة المجتمعات المتضررة في الحصول على تعويضات عادلة ودعم كافٍ لإعادة التوطين، ومراقبة عملية إعادة التوطين لضمان الامتثال للخطط المتفق عليها. مثال: يمكن لمنظمات المجتمع المدني التدخل إذا لم تحصل الأسر التي أعيد توطينها على تعويضات تعادل تكلفة الاستبدال، والدفاع عن حقوقهم من خلال الحملات العامة.

المعيار البيئي والاجتماعي السادس: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

يركز المعيار السادس على حماية التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويؤكد على الحفاظ على الموائل الحيوية (مثل الغابات)، والاستخدام المستدام للموارد، وإشراك المجتمعات المحلية (مثل إدراج الشعوب الأصلية التي تعتمد سبل عيشها على هذه الموارد).

يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة تأثير المشروع على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الحساسة، والدعوة إلى تصميمات بديلة للمشاريع تتجنب الإضرار بالموائل الطبيعية. مثال: إذا كان مشروع يهدد غابة محمية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات لإجراء تقييمات مستقلة للتنوع البيولوجي ووضع خطط للحفاظ عليه.

المعيار البيئي والاجتماعي السابع: الشعوب الأصلية/مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً

يعترف المعيار السابع بحقوق و ثقافات وهويات الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية المحرومة. ويتطلب إجراء مشاورات فعالة، وتوزيع منافع المشاريع بشكل عادل، وحماية التراث الثقافي.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني ضمان الاستماع إلى أصوات الشعوب الأصلية، ومراقبة ما إذا كانت منافع المشاريع توزع بشكل عادل وتحترم الممارسات الثقافية. مثال: يمكن لمنظمات المجتمع المدني تسهيل المشاورات مع الشعوب الأصلية لضمان حماية حقوقهم في الأراضي.

المعيار البيئي والاجتماعي الثامن: التراث الثقافي

يحمي المعيار ثمانية التراث الثقافي المادي وغير المادي من المخاطر المتعلقة بالمشاريع، ويعزز الحفاظ على الموارد الثقافية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساعدة في تحديد مواقع التراث الثقافي المعرضة للخطر، والعمل على ضمان حمايتها. مثال: إذا كان مشروع تنموي يهدد موقعًا تاريخيًا، يمكن لمنظمات المجتمع المدني العمل مع الخبراء والمجتمعات المحلية للمطالبة بإعادة تصميم المشروع أو اتخاذ تدابير وقائية.

المعيار البيئي والاجتماعي التاسع: الوسطاء الماليون

يحدد المعيار تسعة كيف يجب على الوسطاء الماليين[3] تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بمحفظة المشاريع الخاصة بهم والمشاريع الفرعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة والنتائج المستدامة.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة أنشطة الوسطاء الماليين لضمان التزامهم بالمعايير البيئية والاجتماعية، والمطالبة بالشفافية والكشف عن المشاريع الفرعية الممولة من الوسطاء الماليين.

المعيار البيئي والاجتماعي العاشر: مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات

يؤكد المعيار عشرة على المشاركة الشفافة والفعالة مع أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع. ويتطلب تحديد أصحاب المصلحة، وإجراء مشاورات، وتوفير آليات للتغذية الراجعة، والكشف عن المعلومات في الوقت المناسب.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدعو إلى الكشف عن معلومات المشروع في الوقت المناسب وبشكل متاح ومفهوم باللغات المحلية. مثال: يمكن لمنظمات المجتمع المدني التدخل إذا تم استبعاد المجتمعات المتأثرة من المشاورات، والمطالبة بتوفير مواد متعددة اللغات، وآليات للحوار المستمر.

[3] المؤسسات المالية الوسيطة هي جهات مثل البنوك التجارية، وبنوك التنمية الوطنية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وصناديق الاستثمار، التي تتلقى تمويلًا من البنك الدولي لغرض إعادة استثماره أو إقراضه في مشاريع فرعية. بمعنى آخر، تعمل هذه المؤسسات كقنوات لتوزيع أموال البنك الدولي على مشاريع أخرى. على سبيل المثال، قد يمنح البنك الدولي قرضًا لبنك تجاري، والذي بدوره يقدم قروضًا لشركات أو مشاريع أخرى. يجب على هذه المؤسسات المالية أن تقيّم وتدير وتراقب المخاطر البيئية والاجتماعية وفقًا لمعايير البنك، وأن تتأكد من التزام مشاريعها الفرعية بالمعايير اللازمة.

يمثل الإطار البيئي والاجتماعي لمجموعة البنك الدولي آلية حيوية مصممة لضمان أن المشاريع التنموية لا تحقق أهدافها التنموية فحسب، بل تحمي أيضًا البيئة ورفاه المجتمعات المتأثرة. **ومع ذلك، فإن فعالية الإطار البيئي والاجتماعي تعتمد على تنفيذه السليم. وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني—حيث تلعب دورًا رئيسيًا في مراقبة الامتثال والدعوة إلى التنفيذ الصارم للمعايير البيئية والاجتماعية.** لكي تكون منظمات المجتمع المدني فعالة في هذا الدور، يجب أن تكون ملمة بأحكام الإطار البيئي والاجتماعي، وأن تفهم نقاط الدخول المختلفة للمشاركة والمراقبة طوال دورة حياة المشروع.

سبل المشاركة من خلال المعيار البيئي والاجتماعي عشرة

تعتبر المشاركة الفعالة مع أصحاب المصلحة ضرورية لضمان استفادة المجتمعات المحلية من عمليات التنمية، وتلبية احتياجاتهم. وينص المعيار البيئي والاجتماعي العاشر للبنك الدولي على هذه المشاركة طوال دورة حياة المشروع.

من يعتبر صاحب مصلحة؟

يتم تصنيف أصحاب المصلحة إلى:

1. **الأطراف المتأثرة مباشرةً:** أولئك الذين يتأثرون بالمشروع بشكل مباشر، بمن فيهم ممثلوهم.
2. **الأطراف المهتمة:** مجموعات مثل الوكالات الحكومية، والشركات، والمؤسسات الأكاديمية، أو المنظمات غير الحكومية المعنية بمجال تركيز المشروع.

يجب تحديد أصحاب المصلحة في وقت مبكر من دورة المشروع. ويولى اهتمام خاص للفئات الضعيفة، مثل كبار السن، والنساء، والأطفال، والأقليات، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، إلخ...

خطة إشراك أصحاب المصلحة

يجب على المقترض إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة، تحدد كيفية إطلاع أصحاب المصلحة والتشاور معهم. يجب أن تتضمن الخطة:

- تفاصيل حول نوع المعلومات التي سيتم مشاركتها، وشكلها، وطرق نشرها.
- قنوات لأصحاب المصلحة لتقديم مدخلات وتلقي ردود.
- إجراءات لتحديث الخطة حسب الحاجة.

يجب أن تكون خطة إشراك أصحاب المصلحة متاحة بصيغ ولغات مناسبة، ويتم التواصل بشأنها عبر قنوات متنوعة.

المشاورات ومشاركة المعلومات

قبل موافقة البنك الدولي، يجب على المقترض مشاركة معلومات حول مخاطر المشروع، وتدابير التخفيف، وخطط التعويض مع المجتمعات المتأثرة. يجب إجراء مشاورات رسمية طوال المشروع، مع تحديد وتيرة التكرار بناءً على مستوى مخاطر المشروع. يجب أن تحدد خطة إشراك أصحاب المصلحة كيفية إجراء المشاورات، وتوثيقها، وتحديثها.

آلية التظلم

يجب إنشاء آلية للتظلم لمعالجة الشكاوى. يجب أن تحدد خطة إشراك أصحاب المصلحة كيفية تقديم الشكاوى، وعملية التعامل معها، وتدابير لحماية مقدمي الشكاوى من الانتقام. إذا فشلت آلية مستوى المشروع في حل المشكلات، يمكن لأصحاب المصلحة تصعيد مخاوفهم إلى إدارة البنك الدولي أو لجنة التفتيش المستقلة.

لمزيد من المعلومات حول المعيار البيئي والاجتماعي عشرة، يرجى الرجوع إلى هذا المستند.

المساءلة

بعد أن استعرضنا المعايير البيئية والاجتماعية العشرة، من الضروري معرفة الخيارات المتاحة عند إخفاق البنك الدولي في بذل العناية الواجبة، أو عند انتهاك أي من المعايير البيئية والاجتماعية. يمتلك الأفراد أو المجتمعات المتأثرة بالمشاريع الممولة من البنك الدولي ثلاثة مسارات رئيسية لرفع مخاوفهم أو تظلماتهم بشأن الآثار السلبية المحتملة:

- **من يمكنه تقديم شكوى؟** مجموعات مكونة من شخصين أو أكثر، أو ممثلون معتمدون من بلد المشروع، يشعرون بأن حقوقهم أو مصالحهم قد تضررت أو قد تتضرر بسبب انتهاكات سياسات البنك.

1. **آلية تظلم على مستوى المشروع:** آلية التظلم هي عملية محلية تتيح للأشخاص المتأثرين بالمشروع تقديم شكاوى مباشرة إلى منفذ المشروع. إذا لم يتم حل المشكلة، أو إذا كان هناك انعدام للثقة في العملية، يجب أن توفر آلية التظلم للمشتكين خيار طلب المساعدة من هيئة مستقلة وذات مصداقية لمعالجة مخاوفهم.
2. **خدمة معالجة المظالم:** تتيح خدمة خدمة معالجة المظالم للأفراد والمجتمعات تقديم شكاوى مباشرة إلى البنك الدولي إذا كانوا يعتقدون أن مشروعًا ممولًا من البنك قد ألحق أو قد يلحق ضررًا بهم. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم شكوى، يمكنك الرجوع إلى هذا الرابط.
3. **هيئة التفتيش:** هذه هي آلية المساءلة المستقلة للبنك الدولي. يمكن للأشخاص أو المجتمعات المتضررة طلب تفتيش للتحقيق فيما إذا كان البنك الدولي قد أخفق في الامتثال لسياساته وإجراءاته، مما قد يكون أدى إلى ضرر. تعمل لجنة التفتيش كهيئة مستقلة، تقيم التزام البنك بمعاييره البيئية والاجتماعية، والإطار البيئي والاجتماعي. يمكن أن تؤدي الشكاوى المقدمة من خلال هذه الآلية إما إلى تسوية النزاعات (إذا وافقت جميع الأطراف) أو مراجعة الامتثال لتحديد ما إذا كان البنك الدولي قد اتبع سياساته بشكل صحيح. قم بتنزيل نموذج الشكوى من هنا، ولمزيد من المعلومات، قم بزيارة هذا الموقع.

الخلاصة

يُعدّ الفهم الشامل للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي أمرًا ضروريًا لمنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى التأثير في صياغة وتنفيذ أهداف التنمية على أرض الواقع. يضع هذا الإطار، من خلال معاييره البيئية والاجتماعية العشرة، متطلبات ملموسة تضمن، عند تطبيقها، حماية المجتمعات، والحفاظ على البيئة، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

لا يسلط هذا الدليل الضوء على أهمية كل معيار من المعايير البيئية والاجتماعية فحسب، بل يوضح أيضًا الفرص الاستراتيجية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني للتأثير في نتائج المشاريع التنموية. من خلال المشاركة الفعالة في مراجعة وثائق المشاريع، والمشاركة في المشاورات، ومراقبة تنفيذ الالتزامات الاجتماعية والبيئية، واستخدام آليات التظلم، يمكن لمنظمات المجتمع المدني ضمان وضع حقوق ومصالح المجتمعات المتأثرة في صميم عملية التنمية، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية.

لقد ثبت أن مشاركة منظمات المجتمع المدني المستدامة تحدث فرقًا ملموسًا—سواء من خلال ضمان تعويض عادل للمجتمعات المتضررة، أو الدفاع عن حماية العمال، أو منع الإضرار بالنظم البيئية. نأمل أن تزودكم هذه المجموعة من الأدوات بالمعرفة والاستراتيجيات العملية اللازمة للاستفادة من الإطار البيئي والاجتماعي بشكل فعال، وضمان أن تعكس المبادرات التنموية حقًا احتياجات وحقوق المجتمعات التي تهدف إلى خدمتها، وبذلك تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

- البنك الدولي. **الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي**. متاح على: الرابط
- البنك الدولي. **سياسة البنك الدولي البيئية والاجتماعية لتمويل مشروعات الاستثمار**. متاح على: الرابط
- البنك الدولي. **المعايير البيئية والاجتماعية**. متاح على: الرابط
- تحالف آراب ووتش. (2024، 8 أكتوبر). **دليل للنشطاء حول كيفية الوصول إلى معلومات مشاريع البنك الدولي وفهم وثائق المشاريع**. متاح على: الرابط
- تحالف آراب ووتش. (2024، 29 مايو). **دليل للنشطاء في المنطقة العربية حول أدوات الإقراض المختلفة للبنك الدولي**. متاح على: الرابط
- تحالف آراب ووتش. **مدخل للمشاركة في المعيار البيئي والاجتماعي العاشر (ESS10)**. متاح على: الرابط